تشكل المساحة المزروعة بالقات ٢٥٪ من الأراضي المروية

■ تستعد مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني لتوزيع النسخة الشعبية من وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ _ ٢٠١٠، وإيصالها إلى أكبر قدر من المستفيدين والمهتمين في مختلف المحافظات، بهدف رفع وعي المواطنين خصوصاً بمضمون الخطة لتكون مهيأة من خلال تبسيط مضامينها لجعل أكبر شريحة ممكنة منهم قادرة على استيعاب محتواها، مما يدعم بدوره الجهود المختلفة المنفذة للخطة خلال فترتها الزمنية المحددة.

■ المحرر الاقتصادي

ويأتي تدشين النسخة الشعبية أخيراً كتجسيد حي للشراكة بين الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومجموعة عمل منظمات المجتمع المدني. وكانت المجموعة قد أصدرت قبل عامين النسخة الشعبية من استراتيجية التخفيف من الفقر قبل تعديل مسماها إلى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر. واعتبرت الاستراتيجية حينها وما زالت وثيقة وطنية تعكس التزامات الدولة أمام مواطنيها لتحقيق التنمية والتخفيف من الفقر. بل أصبحت تمثل برنامج الحكومة وإطار عملها مع الدول والمنظمات المانحة لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وتحقيق أهداف التنمية الألفية.

وتكونت مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني في سبتمبر ٢٠٠٣ وتضم في عضويتها ٢١ منظمة تمثل مختلف منظمات المجتمع المدني في اليمن، وتغطي ١٩ محافظة. كما أن المجموعة هي إحدى خمس مجموعات عمل "موضوعية" تهدف إلى ضمان التنسيق الجيد بين كل المؤسسات المعنية بالمشاركة في تنفيذ ومتابعة استراتيجية التخفيف من الفقر، ترجمة لدعوة الإستراتيجية إلى تفعيل وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة من أجل تنفيذها ومتابعتها حسب الآلية الموضوعة.

نحو عامة الناس

وتعتبر النسخة الشعبية ترجمة سهلة ومبسطة لما تضمنته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ _ ٢٠١٠، ليسهل فهمها من قبل المواطنين، أياً كانت مستوياتهم التعليمية في الحضر والريف، وهي نسخة موجهة نحو عامة الناس. وتساعد النسخة الشعبية للخطة على استمرار تحقيق الفوائد التي حققتها النسخة الشعبية لاستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣ _ ٢٠٠٥، من خلال التركيز على تعريف المواطنين بمضمون خطة التنمية، وخاصة الفقراء باعتبارهم الفئات الأكثر استهدافاً، وعرض مضامين الخطة من حيث التوجهات العامة والأهداف والسياسات والإجراءات بطريقة مبسطة وسهلة، ونشر الوعي بين أوساط المجتمعات المحلية حول الفرص المتاحة للتخفيف من الفقر والتي توفرها الخطة، وكذلك توضيح أدوار الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية وأفراد المجتمع في تنفيذ الخطة. وقد جاءت فكرة تبسيط مضامين الخطط والإستراتيجيات التنموية في ما يسمى بالنسخة الشعبية، بعد الانتهاء من إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر، والتي تبنت مبدأ المشاركة الواسعة في تنفيذ الإستراتيجية والتصدي لظاهرة الفقر، وخاصة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ونتيجة أهمية استيعاب تلك الفئات للأدوار المنوطة بها وبما ينسجم مع توجهات وغايات وأهداف الاستراتيجية فقد تم إعداد النسخة الشعبية الأولى لاستراتيجية التخفيف من الفقر. وقد ساهمت النسخة الشعبية للاستراتيجية في نشر الوعي بين أوساط المجتمع اليمني حول ظاهرة الفقر وطبيعة التوجهات العامة والسياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومة، في ظل آليات التكامل مع الأدوار المنوطة بشركاء التنمية الرئيسيين "القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة". كما استخدمت النسخة الشعبية على نطاق واسع من قبل منظمات المجتمع المدني والأفراد في إطار مجتمعاتهم المحلية، وذلك لسهولة اللغة التي كتبت بها واستخدامها للأشكال والرسومات التوضيحية. ولتعزيز الاستفادة من تلك التجربة طورت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبشراكة مع مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني وبتعاون من منظمة أوكسفام النسخة الشعبية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر. وتركز النسخة الشعبية لخطة التنمية على منطلقات وتحديات وتوجهات ومرتكزات الخطة وغاياتها وأهدافها وسياساتها، والفوائد المتحققة للمواطنين من الخطة في مجالات الحكم الجيد والقطاعات الإنتاجية الواعدة والبنية التحتية والتنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية والشراكة.

معالجة ظاهرة القات

وتسعى خطة التنمية الثالثة إلى معالجة ظاهرة القات بتدرج موضوعي وتحقيق توازن بين كافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، وكذلك من جانبي العرض والطلب وإيجاد البدائل الممكنة للحد من هذه الظاهرة الآخذة في الاتساع والانتشار لدى كافة شرائح المجتمع بوجه عام، ولدى ذوي الدخل المحدود والفقراء بوجه خاص.

وتتطلع الحكومة خلال سنوات الخطة إلى إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد البدائل لزراعة واستهلاك القات وسن التشريعات اللازمة، وكذلك الحد من زيادة المساحة المزروعة بالقات والإبقاء عليها في حدود ١٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة.

وفي هذا الإطار تعتزم الحكومة تنفيذ عدة سياسات وإجراءات من بينها تشجيع إنتاج محاصيل زراعية بديلة للقات وذات مردود اقتصادي عال من خلال توفير التسهيلات المحفزة، وتفعيل دور وحدة بحوث القات وإنشاء قاعدة بيانات عن الجوانب المختلفة للقات من خلال جمع المعلومات داخلياً وخارجياً، وتشجيع البحث العلمي حول القات وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والصحية وكذلك الآثار المترتبة على استخدام المبيدات الكيميائية. كما ستعمل الحكومة على تطوير تقنيات تساعد على تقليل استخدام المبيدات وزيادة كفاءة استخدام المياه، وتوفير البدائل الاجتماعية المناسبة لتعاطي القات، والتشديد على منع تعاطي القات في المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية والعسكرية.

وتشير الإحصائيات إلى أن المساحة المزروعة بالقات ازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية بحوالي ١٨ ضعفاً، حيث ارتفعت من ٧ آلاف هكتار في عام ١٩٧٠ إلى ١٢٧ ألف هكتار في عام ٢٠٠٥، ما يساوي ٢٥٪ من الأراضي المروية. وزاد الإنتاج من حوالي ١٠٨ آلاف طن في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٢٤ ألف طن في عام ٢٠٠٥، وتؤكد البيانات أن إنتاج القات يستهلك حوالي ٣٠٪ من الاستخدامات الزراعية للمياه حوالي ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، ويوفر حوالي ٥٠٠ ألف فرصة عمل. وقد أخلت هذه الزيادة الكبيرة بالتركيب المحصولي، وترتب عليها الانحياز نحو إنتاج محصول لا يشكل أية أهمية في الأمن الغذائي، فضلاً عن نمو نمط اقتصادي أصبح الريف يعتمد عليه بصورة غير مسبوقة.

ويتناول القات عدد كبير من محدودي الدخل والفقراء غير القادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية. وتوضح الدراسات أن الإنفاق على القات يستحوذ على حوالي ٢٦٪ من دخل الأسرة محتلاً المرتبة الثانية بعد الغذاء، مما يشكل عبءاً على ميزانية الأسرة وخاصة ذوي الدخل المحدود والفقراء. ويقدر الإنفاق على تناول القات بحوالي ٢٥٠ مليار ريال سنوياً. وتبلغ الساعات المهدرة جراء تناول القات نحو ٢٠ مليون ساعة عمل في اليوم، الأمر الذي يستدعي بحسب خطة التنمية إعطاء الاهتمام الكافي بهذه الظاهرة من قبل أجهزة الدولة المختلفة ومنظمات المجتمع المدني.

تباين

وأظهرت نتائج الحوارات والنقاشات في المؤتمر الوطني الأول بشأن القات ٢٠٠٢، تباين وجهات النظر حول حجم القضية أو حدة المشكلة، بسبب تعدد فئات المستفيدين من زراعة القات والأنشطة المرتبطة به، كما لا يوجد محصول آخر يضاهيه في هذه الخاصية. فالقات يؤثر على الاقتصاد والأمن الغذائي، فضلاً عن تأثيره على دخول المزارعين وعلى الاقتصاد الريفي عموماً. وتساهم زراعة القات في الحفاظ على التربة وحماية المدرجات. كما يعد القات استثماراً عائلياً يعمل على إنتاجه وتسويقه جميع أفراد الأسرة، وبالتالي يتميز

باستيعاب العمالة في الريف وخلق فرص عمل تخفف من الهجرة إلى الحضر. وقد انعكست زيادة الطلب على القات في توسع مساحته على حساب المحاصيل الأخرى، وفي زيادة استخدام المياه في ظل استنزاف الموارد المائية وسوء إدارتها. كما أن الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيميائية يؤدي إلى تراكم بقاياها في التربة والمياه السطحية، ويشكل خطراً على الكائنات الحية النافعة بوجه عام، وعلى مستهلكي القات بوجه خاص.

بمناسبة الأول من مايو
عيد العمال العالمي

يسرنا أن نرفع أسمى آيات التهاني وعظيم التبريكات إلى القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بباني النهضة اليمنية وقائد الانتصارات الديمقراطية فخامة الأخ/

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

وإلى أبناء شعبنا في الداخل والخارج.. سائلين الله العلي القدير أن يحقق للوطن تحت راية قائده وبسواعد أبنائه كل ما يصبو إليه من تقدم ورقي وازدهار.. وكل عام والجميع بخير..

جامعة ذمار

د. أحمد محمد الحضراني
رئيس الجامعة

أ. هلال الراعي
الأمين العام

وكافة منتسبي الجامعة